شوريون ونواب يشيدون بتوجيهات ولي العهد رئيس الوزراء بتوفير ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عمل مسجل لدى الوزارة

أكدوا دعم السلطة التشريعية لتمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز إسهاماتهم في مسيرة التنمية

أشاد عددٌ من أعضاء مجلسي الشورى والنواب بتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بعرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عملٍ مسجل لدى وزارة العمل قبل نهاية العام الجاري، مؤكدينَ أن هذهَ المبادرة تَنسجم معَ الرؤيةَ الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، في جعل المواطن محور التنمية وغايتها الأساسية، وتعكس الحرص الكبير الذي توليه مملكة البحرين لتمكين المواطنين وتعزيز إسهامهم في مسيرة النهضة الوطنية الشاملة.

وأشاروا في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين (بنا)، إلى أن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تمثل خطوة استراتيجية نحو تحقيق الاستدامة في برامج التوظيف، وتوسيع قاعدة المشاركة الوطنية في الاقتصاد، من خلال تمكين الكفاءات البحرينية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، مثمنين التجاوب الواسع من قبل العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية عبر تزويد المنصة الوطنية للتوظيف التابعة لوزارة العمل بشواغرَ وظيفية، بما يعكس وعيًا وطنيًا راسخًا بأهمية دعم المبادرات الحكومية واستثمار الطاقات البَحرينية في دفع عجلة التنمية الشاملة.

وفي هذا السياق، ثمن السيد أحمد صباح السلوم، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس النواب، توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكدًا أنها تعكس حرص سموه الكبير على دعم المواطنين وتمكينهم اقتصاديًا ومهنيًا، مشيدًا بمساهمة الشركات الوطنية ومؤسسات القطاع الخاص في دعم هذه المبادرة الوطنية من خلال توفير فرص عمل تسهم في استيعاب الكَفاءات البحرينية واستثمار الطاقات الشابة في مختلف ميادين الإنتاج.

وأكد أن الاستفادة من المهارات الوطنية والأيدي العاملة البحرينية المؤهلة تمثل ركيزةً أساسيةً لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وبناء مجتمع منتج قائم على الكفاءة والاستدامة، مشيدًا بالجهود التي تبذلها وزارة العمل في الربط الفعّال بين الباحثين عن عمل والفرص المتاحة، ورفعِ جاهزية الكوادر الوطنية عبر البرامج التدريبية والتأهيلية المتخصصة.

من جانبها، أعربت السيدة جليلة علوي السيد، عضو مجلس النواب، عن تقديرها لتوجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكدةً أنها تمثل نقلة نوعية في جهود تعزيز التنمية البشرية وتكريس مبدأ الاستثمار في المواطن البحريني باعتباره محور التنمية وأساس استدامتها.

وثمنت الدور المحوري الذي تضطلع به وزارة العمل في تنفيذ هذه التوجيهات عبر التعاون الوثيق مع مؤسسات القطاع الخاص وتكامل الجهود نحو خلق بيئة عمل محفزة تستوعب الكفاءاتَ الوطنيّة وتفسح المجال أمامها للإسهام الفاعل في نهضة المملكة.

بدورها، أكدت السيدة باسمة مبارك، عضو مجلس النواب، أن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بتوفير ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عَمل، تعبّر عن رؤيةً مستنيرةً تواكب تطلعاتَ المواطنين وتنسجم مع أهداف برنامج الحكومة في تعزيز الكفاءة وتكافؤ الفرص وبناء اقتصادٍ وطنيٍ مستدام.

وأشادت بما تبديه الشركات الوطنية من مبادرات مسؤولة في دعم المنصةَ الوطنية للتوظيف والإسهام في استحداث فرص نوعية للمواطنين، مؤكّدةً أن هَذا التفاعل الإيجابي يعكس روح الشراكة الوطنية ويعزز من جهود تمكين الكفاءات البحرينية في سوق العمل.

من جهته، أوضح السيد حسن إبراهيم، عضو مجلس النواب، أن التجاوب الواسع من قبل العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية الكبرى من خلال تزويد المنصة الوطنية للتوظيف التابعة لوزارة العمل بالعديد من الوظائف، يعكس وعيًا وطنيًا راسخًا بأهمية الإسهام في توفير فرص العمل للمواطنين ودعم المبادرات الحكومية الرامية إلى تمكين الكفاءات البحرينية.

وأكد أن هذا التعاون المثمر بين القطاعين العام والخاص يعد ركيزةً محوريةً في دعم أهداف التنمية الشاملة، ويعزز من جهود التوطين وتوسيع قاعدة التوظيف الوطني، مبينًا أن الاستثمار في المواطن البحريني هو استثمارٌ في حاضر المملكة ومستقبلها.

وفي سياق متصل، أشادت الدكتورة جميلة السلمان، عضو مجلس الشورى، بتوجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بعرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عملٍ مسجلٍ لدى الوزارة قبلَ نهاية العام الجاري، مؤكدةً أنها تجسد التزام مملكة البحرين بتعزيز مشاركة الكفاءات البحرينية في مسيرة التنمية الشاملة.

وثمنت عضو مجلس الشورى المثمر بين وزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة البحرين ومؤسسات القطاع الخاص لتوسيع قاعدة الفرص الوظيفية ودعم مساعي توظيف المواطنين وتلبية احتياجات سوق العمل نحوِ اقتصادٍ وطنيٍ أكثر تنافسيةً واستدامةً، معربةً عن تقديرها لإسهام الشركات والقطاع الخاص عبر تزويد المنصة الوطنية للتوظيف التابعة للوزارة العمل بوظائف شاغرةٍ مخصصةٍ للمواطنين.

ومن جانبه، أكد الدكتور علي أحمد الحداد، عضو مجلس الشورى، أن توجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تجسد الرؤية الحكومية الثابتة في دعم المواطن البحريني وتمكينه من المشاركة الفاعلة في مسيرة البناء والتنمية.

وأشار إلى أن هذه المبادرة تمثل استثمارًا مباشرًا في الطاقات الوطنية الشابة، وتسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال فتح آفاق جديدة للتمكين الوظيفيّ، في إطَار من التعاون الوثيق بين الجِهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، لافتًا إلى أن توفير فرص عمل تتيح للمواطنين توظيفَ مهاراتهم في مختلف القطاعات يشكل ركيزةً أساسيةً لبناء مستقبل واعدٍ لمملكة البحرين قائمٍ علىَ الكفاءة والابتكارَ والاستدامة.

وأشاد السيد طلال محمد المناعي، عضو مجلس الشورى، بالجهود الوطنية الدؤوبة التي تبذلها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في توفير فرص عملٍ للمواطنين وتمكينهم منَ الإسهام بفاعلية في مسيرة التنمية الشامِلة التي تشهدها مملكة البحرين بقيادة جلالة الملك المعظم.

وشدد على أهمية مواصلة تطوير المبادرات الوطنية الموجهة الى دعم الباحثين عن عملٍ وتعزيز الشراكة مع القطاعِ الخاص في خلق وظائف نوعية تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الوطني، مؤكدًا أن الكفاءات البحرينية أثبتت قدرتها على الريادة والمنافسة في مختلف المجالات، بما يرسخ مكانة البحرين كنموذج رائد في التنمية البشرية المسَتدامة.

بدورها، أكدت السيدة لينا حبيب قاسم، عضو مجلس الشورى، أن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لوزارة العمل تعكس توجهًا وطنيًا مدروسًا نحو خلق بيئة داعمة لتوظيف المواطنينَ، من خَلال ربط المؤهلات والمهارات الفعلية بالفرص المتاحة في سوق العمل، كما تشكل هذه المبادرة دافعًا لتمكين الطاقات البحرينية من الإسهام بفعالية في مجالات التنمية المختلَفة، عبر إتاحة فرص عمل نوعية تبرز قدراتهم وتمكنهُم منَ المشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

وعبّرت عن شكرها وتقديرها لوزارة العمل وغرفة تجارة وصناعة البحرين وكافة الشركات والمؤسسات الداعمة لهذه المبادرة الوطنية، والتي تعكس شراكةً فاعلةً بين القطاعين العام والخاص في دعمِ توطين التوظيف، مؤكدةً حرص السلطة التشريعية على دعم هذه الجهود من خلال سن التشريعات التي تعزز استدامة التنمية وتحفز الاستثمار في الطاقات البحرينية الشابة.

فعاليات اقتصادية: توجيهات ولي العهد رئيس الوزراء وتجاوب الشركات والمؤسسات الوطنية معها تجسد المسؤولية المشتركة تجاه دعم توظيف الكفاءات الوطنية

أكدت فعاليات اقتصادية أن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لوزارة العمل بعرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عمل مسجل لديها تمثل إضافة نوعية لمسيرة العملَ الوطنيَ، لما لهاَ من دور في دعم الشباب البحريني للمشاركة في سوق العمل، منوهةً بالاستجابة الواسعة من الشركات الكبرى والمؤسسات الوطنية ودعمها لهذه المبادرة الوطنية من خلال توفير فرص عمل نوعية تسهم في استيعاب الكفاءات البحرينية وتمكينهم منَ الإسهام الفاعل في مسيرة التنمية.

وأوضحوا في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين (بنا) أن هذه الخطوات تجسدَ المسؤولية المشتركة في دعم جهود التوظيف بما يحقق الرؤى السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم في توفير فرص العمل أمام الطاقات الوطنية، وتهيئة بيئةٍ محفزةٍ أمام الشباب البحريني.

وفي هذا السياق أشاد أحمد بن هندي رئيس جمعية رجال الأعمال البحرينية بتوجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الهادفة إلى تكثيف الجهود الوطنية لتوفير فرص عمل نوعية للمواطنين، وهو ما يجسد رؤية سموه وحرصه الدائم علىَ تمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز مساهمتها في مسيرة التنمية الشاملة لمملكة البحرين.

وأوضح بن هندي أن تنفيذ مبادرة عرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عمل مسجل لدى وزارة العمل قبلَ نهاية العام الجارِي يعكسَ التزامَ الحكومة بمبدأ تكافؤ الفرص وتوفير بيئة عمل جاذبة ومحفزة للمواطنين، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة النوعية تسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل وتطلعات الكفاءات البحرينية، وتعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني واستدامته.

من جهتها، أشادت الدكتورة فاطمة عبدالجبار الكوهجي عضو مجلس الشورى ورئيسة جمعية سيدات الأعمال البحرينية بتوجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لتكثيف الجهود الوطنية وتوفير فرص عملٍ نوعيةٍ للمواطنين.

وأكدت رئيسة جمعية سيدات الأعمال البحرينية أن هذه المبادرة النوعية تمثل خطوةً عمليةً رائدة لدعم التوظيف وتعزيز التنمية المستدامة، كما أنها تجسد رؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، التي أكدها جلالته في خطابه الملكي السامي لدى افتتاح دور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي السادس لمجلسي الشورى والنواب بأهمية تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص في سبيل توفير فرص عمل نوعية للشباب البحريني، بما يعزز من مشاركتهم في بناء مستقبلِ الوطن.

وعلى الصعيد ذاته، قال خالد علي الأمين رئيس لجنة القطاع الغذائي بغرفة تجارة وصناعة البحرين إن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، لوزارة العمل بعرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عملٍ قبل نهاية العام الجاري، تمثل خطوةً استراتيجيةً ونوعيةً تعكس الحرص على جعل المواطن البحريني الخيار الأول والأفضل ومحور التنمية وغايتها الأساسية.

وأضاف الأمين أن هذه التوجيهات تترجم الرؤية الملكية السامية لجلالة الملك المعظم، في جعل المواطن البحريني محور التنمية وهدفها الأول، وتؤكد التزام الحكومة بتمكين الكفاءات الوطنية وفتح آفاق جديدة أمام الشباب للاندماج في سوق العمل والمساهمةَ في الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن هذه المبادرة ستسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص، ورفع تنافسية مملكة البحرين إقليميًا ودوليًا عبر الاستثمار في رأس المال البشري.

إلى جانب ذلك، أكد ناصر علي الأهلي رئيس مجلس إدارة شركة ناصر العقارية وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال البحرينية أهمية توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من خلال التمكين والتأهيل والتدريب في مختلف المهن والقطاعات.

ونوه إلى أن هذه التوجيهات تعكس حرص الحكومة على إيجاد أفضل الفرص للتوظيف، مؤكدًا أن هذه المبادرة تشجع القطاع الخاص على توظيف البحرينيين وتجعل من البحريني الخيار الأول في عمليات التوظيف.

من جانبه، أكد عبدالحكيم إبراهيم الشمري نائب رئيس جمعية رجال الأعمال البحرينية أن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تمثل دعوةً كريمة لتوحيد الجهود الوطنية نحو تعزيز دور الشباب في رفد مسيرة التنمية، مشيدًا بالتفاعل الإيجابي الذي أبدته مؤسسات وشركات القطاع الخاص واستجابتها الفاعلة لهذه المبادرة الوطنية الرائدة.

وأضاف الشمري أن قطاع الأعمال يؤمن بأهمية المساهمة في تمكين الشباب البحريني وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والتميّز في مختلف القطاعات الاقتصادية، موضحًا أن جمعية رجال الأعمال البحرينية مستمرة في تشجيع القطاع الخاص على تبني المبادرات التي تعزز توظيف الكفاءات الوطنية وتدعم الخطط الحكومية الرامية إلى رفع معدلات النمو وتنويع مصادر الدخل وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي السياق ذاته أوضح الدكتور عيسى فقيه الرئيس التنفيذي لشركة عرين للضيافة أن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بعرض ثلاث فرص وظيفية لكل باحث عن عمل مسجل لدى وزارة العمل قبل نهايةَ العام الجَاري، وما لَحقها مَن تفاعل كبير من الشركات في طرح الشواغر، تؤكد العمل من أجل تحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، التي ترتكز على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة.

وقال إن هذه الرؤية تهدف إلى بناء اقتصاد قوي قائم على الكفاءات الوطنية، وتعزيز دور القطاع الخاصَ كمحركٍ رئيسي للتنمية، فتوفير ثلاث فرص وظيفية نوعية يمثلُ آليةً نحو توظيف وتمكين المواطنين من الانخراط في سوق العمل.

فيما أكدت أحلام جناحي مستشار جمعية سيدات الأعمال البحرينية أن توجيهات سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لتوفير الفرص الوظيفية وربطها بزمنٍ محدد وهو نهاية العام الجاري، وتفاعل الشركات لتوفير فرصَ العمل يدل على وجود أبعاد إيجابية عميقة في هذا الملف، فهذا التكامل يسهم فيَ تسريع عَملية التوظيف ويعزز من الاختيار النوعي وضمان استقرار سوق العمل وتعزيز دوره في سد الشواغر من خلال كفاءاتٍ وطنية شبابية.

وقالت جناحي إن هذه التوجيهات وما يتبعها من حراك مشهود يسهم في تعزيز الثقة بشكل مطلق في العنصرَ البشريَ البحريني باعتباره الركيزَة الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، ويرسخ مبدأ أن المواطن هو الخيار الأول في سوق العمل، فالقطاع الخاص شريكٌ أساسيٌ ورئيسيٌ للقطاع العام ضمن «فريق البحرين» في دعم النمو الاقتصادي.

من جانبه، أكد رجل الأعمال أكرم مكناس أن الاستثمار في أبناء الوطن يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، مبينًا أن مبادرة الشركات الوطنية إلى توفير مئات الشواغر عبر المنصة الوطنية للتوظيف تعكس الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وشدد مكناس على أهمية استدامة الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص، بحيث تكون قائمةً على توسيع القاعدة الإنتاجية وتبني الابتكار والتقنيات الحديثة في المجالات الواعدة، وبما يعكس دور هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، انطلاقًا من دوره كمحركٍ رئيسيٍ للتنمية والمُشغّل الأكبر للكوادر الوطنية.